

6 - نوفمبر 2014

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

№ 1372

الموضوع: حول توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.
المرجع: مكتبك الوارد علينا عن طريق الفاكس بتاريخ 28 أكتوبر 2014.

وبعد، لقد تضمّن مكتبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ البنك الإفريقي للتنمية لم يقم خلال سنتي 2012 و2013 بتقديم قسائم طلبات التزوّد بعنوان الخدمات المسداة لفائدته من قبل نزلي "نوفوتال" و"إيبيس" واكتفى بتقديم شهادات في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وتطلبين إيضاحات حول الموضوع.

وجواباً، يشرفني إحاطتك علماً أنه طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل يتعيّن على المنتفعين بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على أساس شهادات عامة إصدار قسائم طلبات التزوّد المؤشر عليها مسبقاً من قبل مصالح المراقبة الجبائية وذلك قبل كلّ عملية إقتناء وهو شرط منصوص عليه ضمن شهادة توقيف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات وتسليمها للمزود الذي يبقى مطالباً بالاستظهار بهذه الوثائق لتبرير عدم فوترة الأداء على القيمة المضافة.

مع العلم وأنه ابتداء من غرة جانفي 2014 يعاقب المزوّد الخاضع للأداء على القيمة المضافة الذي ينجز ببيوعات تحت نظام توقيف العمل بالأداءات والمعاليم المستوجبة على رقم المعاملات على أساس شهادات عامة ودون أن تكون بحوزته أصول قسائم طلبات التزوّد الواجب تقديمها من قبل المنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بخطية جبائية إدارية تساوي 50% من مبلغ الأداءات والمعاليم موضوع توقيف العمل.

هذا، ويمكن بالنسبة لسنتي 2012 و2013 قبول الخدمات المسداة من قبل نزلي "نوفوتال" و"إيبيس" لفائدة البنك الإفريقي للتنمية بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على ضوء شهادات توقيف العمل بالأداء المذكور شريطة أن تكون صالحة في تاريخ إصدار الفواتير مع ضرورة احترام مستقبلاً التشريع الجاري به العمل في هذا المجال. وتقبلي فائق عبارات التقدير.

عن وزير الاقتصاد والمالية
وبتفويض منه
والسلام
مخام للأداءات

الإمضاء: رياض القروي

نسخة مطابقة للأصل ترسل للإعلام إلى السيدة المديرية العامة للدراسات والتشريع الجبائي.

عن وزير الاقتصاد والمالية
وبتفويض منه
المدير العام للأداءات

نسخة مطابقة للأصل ترسل للإعلام إلى السيد مدير الإدارة للمؤسسات الكبرى.